

Distr.
LIMITED

TD/B/49/L.2/Add.4
15 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التاسعة والأربعين

المعقودة بقصر الأمم

في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

المقرر: السيد مهدي فخري (إيران)

المتكلمون:

بربادوس نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي
المغرب نيابة عن المجموعة الأفريقية
اليابان
جمهورية إيران الإسلامية
بنغلاديش
تايلند

الأمين العام للأمم المتحدة
نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية
مصر نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين
الدانمرك نيابة عن الاتحاد الأوروبي
الجماعة الأوروبية
إندونيسيا نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.
وُثِرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢،
إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax No. 907 0056, Tel. 907 5656/1066.

الفصل الثالث

استعراض التطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة، والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

(تابع)

١ - تحدث ممثل **بيلاروس**، فقال إن برنامج عمل ما بعد الدوحة يجسد اهتمامات البلدان النامية، إلا أنه لا بد أن تليه إجراءات محددة. وبين أن بلده قد بدأ تطبيق أفضليات تجارية لصالح أقل البلدان نمواً وأنه يؤيد تعزيز الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية الممنوحة للبلدان النامية في منظمة التجارة العالمية. وذكر أنه، لدى زيادة المساعدة التقنية لإعانة البلدان على الإعداد للجولة الجديدة، ينبغي إيلاء اهتمام وافٍ للبلدان التي تحتاز مرحلة انتقالية، سواء كانت أعضاء في منظمة التجارة العالمية أم في سبيلها إلى الانضمام إليها. وبوسع الأونكتاد أن يساعد في العمل التحليلي على تحديد هذه الاهتمامات بغية تقديم مساعدة تقنية أكثر كفاءة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وبين أنه ينبغي اعتبار الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف أداة تسهم في وضع الإصلاحات الداخلية موضع التنفيذ وفي التنمية الاقتصادية المستقرة. وقال إن أوجه الاختلاف في مستويات التنمية الاقتصادية والالتزامات التي تتعهد بها البلدان الأعضاء ستعمل على تعقيد المفاوضات مستقبلاً. وأكد أنه ينبغي للأونكتاد أن ينهض بدور هام في إعداد البلدان للمفاوضات وتقديم المساعدة التقنية وإيجاد حلول تحظى بقبول المجموعات كافة. وأكد أن الموارد المالية المخصصة لوضع المساعدة التقنية موضع التنفيذ ينبغي أن تكون وافية وأن تدار جيداً، بينما ينبغي للمفاوضات المقبلة أن تكون إنمائية التوجه وأن تراعى فيها نتائج آخر ما عقد من مؤتمرات عالمية.

٢ - وتحدثت ممثلة **فنزويلا**، فأيدت النتائج الرئيسية التي خلص إليها تقرير التجارة والتنمية، بما مفاده أن الشرطين المسبقين الأساسيين لزيادة البلدان النامية مشاركتها في الاقتصاد العالمي هما تنويع صادراتها وتصدير منتجات ذات قيمة مضافة. كما أنها متفقة على أن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وزيادة التمويل وتخفيف عبء الديون هي أمور هامة في مساعدة البلدان النامية على المشاركة مشاركة أنجح في عملية العولمة.

٣ - ومضت قائلة إن الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ينبغي ألا يكونا حياديين فيما يتعلق بالتنمية البشرية. ففي فنزويلا، تم إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بجعل التنمية الاقتصادية قائمة على العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمنافسة والكفاءة والسلم. ودعت المجتمع الدولي إلى أن يستلهم من هذه المبادئ ذاتها. كما دعت المتفاوضين في

الدوحة إلى السعي إلى تحقيق التنمية بوصفها الهدف الأساسي، فإن لم يفعلوا ذلك، سيفقد برنامج العمل برمته كل مصداقية. وبينت أن البلدان المتقدمة التي ما برحت تغلق أسواقها أمام الواردات الآتية من البلدان النامية وتقدم الإعانات لقطاعها الزراعي تتصرف تصرفاً متنافياً مع مصالح النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤- وأكدت أن الأونكتاد هو في أفضل موقف لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إدخال البُعد الإنمائي في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية. وقالت إن بعض المسائل، نظراً لما تتصف به من تعقيد وما لها من صلة وثيقة بالبلدان النامية، تستحق اهتماماً خاصاً، بما في ذلك خدمات الطاقة، وشجعت الأونكتاد على مواصلة العمل في هذا الشأن. كما دعت إلى دعم البلدان النامية في المفاوضات الجارية المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس)، وخاصة في عمليتي الطلب والعرض، ضماناً لجعل عملية تحرير أسواق الخدمات مرتبطة بتعزيز قدرات التوريد والتصدير في البلدان النامية. وبينت أن ثمة مجالات أخرى يمكن فيها للأونكتاد تقديم دعم خاص، ومن هذه المجالات حقوق الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا، وأوجه الترابط بين التجارة والبيئة.

٥- وتحدث ممثل كوبا، فقال إن وضع إعلان الدوحة الوزاري موضع التنفيذ الفعال بإمكانه تقويم أوجه الاختلال القائمة حالياً في النظام التجاري المتعدد الأطراف وزيادة ثقة البلدان النامية فيه. وبينت أن تمخض المفاوضات التجارية الراهنة عن نتيجة إيجابية ومنصفة لن يتوقف على الجوانب التقنية بقدر ما سيتوقف على ما ستبديه البلدان المتقدمة من مرونة بشأن مسائل حاسمة الأهمية كالمعاملة الخاصة والتفاضلية، والتنفيذ، وفرص الوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا. غير أنه لم يُحرز حتى الآن سوى قدر قليل من التقدم بشأن هذه المسائل.

٦- وقال إن المفاوضات بشأن المجالات الجديدة - ما يسمى بمجدول أعمال سنغافورة - ينبغي ألا تبدأ إلى أن تتحقق نتائج واضحة في المسائل المتصلة بالتنمية، وخاصة المعاملة الخاصة والتفاضلية؛ وعلى نحو ما اتفق عليه في الدوحة، ينبغي التوصل إلى توافق في الآراء في الاجتماع الوزاري الرابع قبل أن يمكن النظر في إجراء مفاوضات بشأن الاستثمار والمنافسة. وقال إن كثرة التدابير التجارية الانفرادية تضر بعمل النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٧- واختتم بيانه قائلاً إن البلدان النامية باتت تجد أنفسها في حالة متزايدة الصعوبة. فالصادرات آخذة في التناقص، والديون الخارجية آخذة في التزايد، والفقر بات أوسع انتشاراً منه في الماضي، والأوبئة باتت تنتشر بتواتر. ودعا إلى إقامة نظام دولي جديد لتقويم الاختلالات القائمة ودعم تنمية جميع البلدان.

٨- وتحدثت ممثلة نيكاراغوا، فقالت إن من الأهمية عدم استبعاد البلدان النامية من عملية ما بعد الدوحة. وأعربت عن قلقها بشأن المواعيد النهائية المحددة في الإعلان الوزاري الرابع فيما يتعلق بالمفاوضات، وخاصة ما

يتصل منها بالزراعة والمعاملة الخاصة والتفاضلية، وهي مواعيد باتت قريبة. ومن بين المسائل الهامة التي ستناقش في المؤتمر القادم لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد في كانون الأول المرحلة الثانية من العمل المتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، وفرص الوصول إلى الأسواق، وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي. وفي هذا السياق، سيكون من الأهمية العمل المشترك والسريع على التوصل إلى اتفاق بشأن المنتجات الزراعية بوصف ذلك العنصر الجوهرى لمشروع واحد بعينه. وقد باتت من الصعوبة المتزايدة اتخاذ قرارات في مجال السياسات التجارية والتمويل لا تترتب عليها أثار اجتماعية هامة على الصعيدين الوطني والدولي. واختتمت ببيانها بالطلب إلى الأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية في المفاوضات التجارية.

٩- وتحدث ممثل النرويج، فقال إن أحد أهم نتائج مؤتمر الدوحة الوزاري كان الإقرار بأن البلدان النامية، وخاصة أقلها نمواً، ينبغي أن تحظى منافع أكبر من زيادة الفرص ومكاسب الرفاه التي أسفر عنها النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبين أن زيادة فرص الوصول إلى الأسواق، ووضع قواعد متزنة، ووضع برامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات تكون موجهة لأغراض محددة وممولة تمويلًا مستدامًا، هي أمور تؤدي أدواراً أساسية في هذا الشأن. وفي الجولة الجديدة، فإن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وخاصة فيما يتعلق بالمنسوجات والملبوسات والمنتجات الزراعية، هو هدف أساسي للبلدان النامية. وبين أن النرويج قد ألغى اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ حصته الأخيرة المتعلقة بالمنسوجات وأتاح لجميع المنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً فرصاً للوصول إلى الأسواق معفاة من الرسوم ومن الحصص اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقال إنه، فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، ينبغي لأمانة منظمة التجارة العالمية، وللمانحين الثنائيين وغيرهم من الوكالات، مساعدة أقل البلدان نمواً على تحديد احتياجاتها من المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة. وقال إن المساعدة التقنية المقدمة من منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تكون ذات صلة مباشرة بالمفاوضات وتنفيذ الالتزامات. أما الاحتياجات الأخرى فيجب أن تلبىها منظمات أخرى، كالأونكتاد، والجهات المانحة الثنائية في إطار متناسق. واختتم ببيان قائلاً إن النرويج متفقة على أن أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية ينبغي ألا تكون وسيلة لإطالة أمد الحماية أو استمرارها إلى أجل غير مسمى. فالهدف هو ضمان أن تكون هذه الأحكام مصممة لتيسير إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف بخطى وشروط متناسبة مع مستوى التنمية في كل بلد من البلدان. وبين أن من شأن أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية أن تكون أكثر فعالية وقابلية للتنفيذ إذا ما قام أعضاء منظمة التجارة العالمية بتحديد الأعضاء المؤهلين للاستفادة من هذه المعاملة والأعضاء الذين ينبغي أن يكونوا خاضعين لالتزامات معينة.

١٠- وتحدث ممثل الصين، فقال إن من الواضح أن الولاية التي أسندتها مؤتمر الدوحة تستهدف مساعدة البلدان النامية على بلوغ أهدافها الإنمائية في الإطار التجاري المتعدد الأطراف عن طريق وضع تدابير فعالة للمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية. غير أن ما أحرز من تقدم حتى الآن في الولاية التي أسندتها مؤتمر الدوحة كان بطيئاً، والسبب في ذلك يعود جزئياً إلى اتخاذ البلدان المتقدمة موقفاً سلبياً إزاء تغيير أوجه الإجحاف في النظام

التجاري الدولي. وأهاب بجميع الأطراف أن يمثلوا لروح الدوحة وإطارها الزمني بحذافيرها وأن يتخذوا تدابير محددة لإيجاد حلول للقضايا الرئيسية التي تهم البلدان النامية بغية جعل الجولة الجديدة "جولة إنمائية" حقاً. وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن الزراعة، فعلى نقيض الالتزامات الواردة في الولاية المسندة في الدوحة (أي إجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة؛ وإجراء تحسينات كبيرة في فرص الوصول إلى الأسواق؛ وإجراء تخفيضات في جميع أشكال إعانات التصدير وصولاً إلى إلغائها تماماً)، قامت مؤخراً بعض البلدان المتقدمة بزيادة الإنفاق على الإعانات المخصصة للدعم المحلي، مما أوجد عقبات جديدة أمام الجولة الجديدة من المفاوضات. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تبرهن على إرادتها السياسية في الامتثال لذلك الالتزام بإجرائها تخفيضات كبيرة في التعريفات الزراعية، وتضييق الفجوة بين التعريفات المطبقة والتعريفات المجمدة، وتبسيط الهياكل التعريفية، وترشيد نظامها المتعلق بالرسوم والحصص التعريفية، والحد من مستويات الدعم المحلي الإجمالي وتخفيضها، وتخفيض إعانات التصدير وصولاً إلى إلغائها. وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن إتاحة الفرص للمنتجات غير الزراعية للوصول إلى الأسواق، ينبغي المبادرة إلى فتح الأسواق أمام المنتجات ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للبلدان النامية، كالمنسوجات والملبوسات. واحتتم بيانه قائلاً إن اتفاق منظمة التجارة العالمية الحالي بشأن مكافحة الإغراق يفتقر إلى الشفافية والقدرة على التنبؤ، وثمة اختلال في الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة وتلك التي تعهدت بها البلدان النامية. وأكد أن الصين تؤيد الجهود الرامية إلى تشديد الانضباط منعاً لإساءة استخدام تدابير مكافحة الإغراق، كما تؤيد الجهود الرامية إلى تحسين قواعد اتفاق مكافحة الإغراق المعمول به حالياً.

١١ - وتحدث ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، فقال إن البعد الإنمائي للدوحة ينبغي ألا يتصدى فقط للحاجة التنموية إلى تحرير التجارة في البلدان المتقدمة، بل أيضاً إلى تحرير التجارة فيما بين البلدان النامية. وقال إن من الأهمية بمكان إيجاد حلول للمسائل المتصلة بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) والصحة وتحسين المعاملة الخاصة والتفاضلية، ومشاكل التنفيذ، قبل حلول المواعيد النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

١٢ - وبين أن تقديم المساعدة التقنية دعماً لعملية ما بعد الدوحة هو أمر ذو أولوية بالنسبة إلى حكومته، وأكد موقف بلده النشط فيما يتعلق بالصندوق الاستثماري لمنظمة التجارة العالمية. وبين أن كلفة أنشطة الولايات المتحدة في مجال بناء القدرات التجارية في جميع أنحاء العالم قد بلغت ٥٥٦ مليون دولار في عام ٢٠٠١، وأن هذا المبلغ سيستمر في النمو. ودعا إلى وجوب إدارة هذه المبالغ على نحو فعال.

١٣- وقال إن إعلان الدوحة قد أسند إلى الأونكتاد دوراً في دعم المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، بشأن الاستثمار والمنافسة على وجه التحديد. ودعا إلى وجوب عدم ازدواجية الأنشطة، كما دعا الأونكتاد إلى أن يركز عمله على المجالات المتصلة بميزته المقارنة وفي إطار الولاية المسندة إليه في خطة عمل بانكوك.

١٤- وأكد أن التجارة والاستثمار يؤديان دوراً أساسياً في تقليل الفقر وإيجاد التنمية في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وقال إن من بين المسائل الأخرى الهامة بالنسبة للبلدان النامية تحرير التجارة العالمية في الزراعة وزيادة فرص وصول مزارعي البلدان النامية إلى الأسواق؛ وتيسير قواعد منظمة التجارة العالمية لإتاحة المجال للبلدان الفقيرة للحصول على كميات أكبر من العقاقير اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من أمراض الصحة العامة؛ وتحرير التجارة العالمية في الخدمات. ودعا الأونكتاد إلى تأكيد دعمه لروح الدوحة والالتزامات التي عقدت فيها، وإلى نبذ ما يبذله الشكّاكون في التجارة الحرة والمناهضون لها من جهود في سبيل إحباط عملية تحرير التجارة.

١٥- وبين أن وضع خطة عمل منظمة التجارة العالمية لما بعد الدوحة موضع التنفيذ يتيح فرصة هامة للتصدي للهواجس الإنمائية للبلدان النامية. فقد أقرت الدول في الدوحة بالنمو الهائل الذي تمخض عن إتاحة الفرص للبلدان للوصول إلى السوق العالمية.

١٦- واختتم بيانه بإثارة هواجس بشأن ما يُسديه الأونكتاد من مشورة في مجال السياسات العامة في إطار برنامج العمل الإيجابي للأونكتاد وبرنامجه للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. ودعا الأونكتاد إلى التركيز على بناء القدرات المحلية على تحليل القضايا أمام منظمة التجارة العالمية في ضوء المصالح الوطنية. وقال إنه يريد تجنب الدعوة إلى الاعتماد على أمانة الأونكتاد. كما أثار هواجس بشأن خطة المساعدة التقنية لما بعد الدوحة، وهي الخطة التي كانت قد طُرحت ونُفذت دون التشاور مع الوفود. وطلب معلومات عن حالة تلك الخطة.

١٧- وتحدث ممثل الهند، فلاحظ أن نظام منظمة التجارة العالمية يستند إلى "التعهد الوحيد" ومبدأ "مقاس واحد يناسب الجميع". وبين أن ذلك يعمل على إيجاد بيئة تقييدية، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الصناعية في مجالات مثل تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (ترميز) والإعانات. وقال إن البلدان النامية هي في مرحلة إنمائية مختلفة كثيراً، ولذلك فإن لديها قدرات مختلفة تماماً بالمقارنة مع البلدان المتقدمة في عقد التزامات وتعهيدات متعددة الأطراف، وفي الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق.

١٨- وأردف قائلاً إن البلدان النامية قد تقدمت بعدد كبير من المقترحات الرامية إلى إدماج المعاملة الخاصة والتفاضلية إدماجاً تاماً في قواعد منظمة التجارة العالمية. فبدون نمط جديد للمعاملة الخاصة والتفاضلية، سيكون المسعى عديم الجدوى. وبين أن منح البلدان المتقدمة امتيازات غير متبادلة للبلدان النامية بموجب أحكام "الشرط

التمكيني" الذي وضعته الغات كان من المعتمد تمديد العمل به على أساس غير متبادل وغير تمييزي ومعمّم، ولكن في الواقع أن هذه الامتيازات يجري منحها على أساس متبادل وجعلها مشروطة بزيادة الفرص المتاحة للبلدان النامية للوصول إلى الأسواق. ولسوء الطالع أنه لا توجد لدى البلدان المتقدمة إرادة سياسية للتصدي بجدية لقضايا مثل المعاملة الخاصة والتفاضلية. وكذلك الأمر بالنسبة للمنسوجات والملبوسات.

١٩- وفيما يتعلق بالتنفيذ، أكد أنه لم يتم الوفاء بجميع المواعيد النهائية ذات الصلة. وفيما يتعلق بتقليل الفقر، والأمن الغذائي، قال إنه يتعين على البلدان النامية أن تبقي على التعريفات التي تتوافق مع احتياجاتها الإنمائية والتجارية والمتعلقة بالأمن الغذائي. وفيما يتعلق بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس)، قال إنه يلزم تفعيل المادة التاسعة عشر منها، كما يتعين إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق على نحوٍ مجدٍ في قطاعات وبطرق ذات اهتمام تصديري خاص بالنسبة للبلدان النامية، كحركة الأشخاص الطبيعيين وتنقلهم. وفيما يتعلق بإتاحة الفرص للسلع للوصول إلى الأسواق، فلئن كانت الرسوم التعريفية المجددة التي تفرضها البلدان المتقدمة على السلع غير الزراعية منخفضة في المتوسط، فإن الرسوم التعريفية المفروضة على سلع معينة ذات اهتمام تصديري بالنسبة للبلدان النامية ما زالت مرتفعة للغاية.

٢٠- وقال إن أحد المنجزات الرئيسية لمؤتمر الدوحة الوزاري كان الإعلان الخاص بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (ترييس) والصحة العامة. ولئن كانت قد جرت مناقشة فنية في مجلس ترييس، فلا بد من إيجاد حل وافٍ بحلول نهاية عام ٢٠٠٢.

٢١- وبين أن الأونكتاد، نظراً للولاية المسندة إليه ولرؤيته الإنمائية الشاملة، فهو في وضع فريد للمساعدة على ضمان حصول البلدان النامية على قسط من المكاسب من جدول أعمال الدوحة. ومن بين المهام الهامة التي يواجهها الأونكتاد ما يلي: (أ) تقييم وتحليل وقع الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف القائمة حالياً؛ (ب) تحديد الحواجز التي تقف حائلاً أمام وصول البلدان النامية إلى الأسواق بهدف التقليل من هذه الحواجز وإزالتها؛ (ج) مواصلة العمل على وضع "برنامج العمل الإيجابي"؛ (د) التركيز، في عمليتي تحليل السياسات العامة وبناء التوافق في الآراء، على الأبعاد الإنمائية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ومن بين مجالات التركيز الأخرى ما يلي: (أ) اقتراحات فيما يتعلق بتفعيل أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية فيما سيرم مستقبلاً من اتفاقات للدفاع عن الأهداف الإنمائية؛ (ب) مقترحات لتعديل الاتفاق الخاص بالإعانات والتدابير التعويضية بغية تحقيق مزيد من التوازن فيما يتعلق بمصالح البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على ائتمانات التصدير والإعانات المحلية؛ (ج) الخدمات، لمساعدة البلدان النامية على تقدير فرصها التجارية وإعدادها لعملية تقديم الطلبات؛ (د) التجارة والبيئة؛ (هـ) قضايا سنغافورة، لا سيما الاستثمار والمنافسة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يتقدم بمقترحات بشأن كيفية جعل الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (ترييس) يعمل على تحسين

التنمية التكنولوجية للبلدان النامية، بما في ذلك تفعيل الفقرة ٤ من إعلان الدوحة الوزاري المتعلق بترييس والصحة العامة. واحتتم ببيانه داعياً الأونكتاد إلى مواصلة عمله بشأن التجارة الإلكترونية، مع زيادة التركيز على أوضاع البلدان النامية والآفاق المرتقبة لها.

٢٢- وتحدث ممثل الأردن، فلاحظ أن الأردن بوصفه عضواً جديداً في منظمة التجارة العالمية، قد جنى منفعة كبيرة مما قدمه الأونكتاد من مساعدة تقنية، وقال إنه يتطلع إلى مواصلة تطوير هذه البرامج مستقبلاً، وهي برامج تهدف إلى تلبية احتياجات البلدان المنضمة حديثاً لتلبية أوثق. ولاحظ أن الوزراء قد أقرّوا، في الفقرة ٩ من إعلان الدوحة الوزاري، أن الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المنضمة حديثاً، بما فيها الأردن، هي التزامات مفروطة.

٢٣- وبين أن الأردن يسعى إلى تحرير تجارته واقتصاده، إلا أن ذلك ينبغي أن يتم وفقاً لاحتياجاته الإنمائية الوطنية. وقد فرغ الأردن من جولاته التفاوضية منذ عامين، وتعيّن عليه تغيير تشريعه وتكييفه، بتخفيض تعريفاته تخفيضاً ضخماً، مما أفقده أحد المصادر الرئيسية لإيراده الحكومي. كما حرر قطاع خدماته وغيره من القطاعات كذلك، إلا أنه مطلوب منه اليوم أن يزيد إجراءات التحرير أكثر من ذلك بعد. وبين أن ذلك من شأنه أن يفرض عبئاً ثقيلاً، ويكاد يبدو مستحيلاً.

٢٤- واحتتم ببيانه بتأكيد أهمية المساعدة التقنية، مستدرِكاً أنه لا يمكن لتلك المساعدة أن تكون الشكل الوحيد للمساعدة التي يلزم تقديمها. فعلى الأونكتاد أيضاً أن يضع برامج تدريبية بهدف تلبية الاحتياجات المحددة ومواكبة مستويات الالتزامات المحددة للبلدان النامية المنضمة حديثاً.

٢٥- وتحدثت ممثلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، فأكدت أهمية التزامات جوهانسبرغ بشأن ضرورة تضمين استراتيجيات التنمية المستدامة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وقالت إنه ينبغي مراعاة ذلك في برنامج عمل ما بعد الدوحة. وأشارت إلى المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس)، فأعربت عن القلق لعدم إتاحة الفرص لسكان كثير من البلدان للوصول إلى الخدمات العامة الحيوية. وذكرت أن مجموعة النقابات العالمية قد أصدرت إعلاناً مشتركاً يتضمن عدداً من المبادئ التي ينبغي وضعها في الاعتبار في مفاوضات غاتس.

٢٦- وبينت أن منظماتها لا تعترض على أية مفاوضات تسهم في إيجاد الوظائف وزيادة المرتبات وإيجاد تنمية اقتصادية. إلا أن الخدمات العامة، بما فيها الخدمات التعليمية والصحية، هي أهم من أن تصبح عرضة لتنافس القطاع الخاص، ولا ينبغي إجبار البلدان على الخصخصة. وقالت إن مبدأ منظمة التجارة العالمية الداعي إلى "الاحتفاظ بالميزة التنافسية" ينبغي ألا يطبق عندما يؤدي تحرير الخدمات إلى تدهور اجتماعي - اقتصادي. وانطلاقاً من أحكام المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، يلزم تقييم

ما يترتب على المفاوضات من آثار اجتماعية وبيئية واقتصادية، وينبغي أن يتم ذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ونقابات العمال. وفيما يتعلق بالنهج ٤ المتعلق بحركة الأشخاص الطبيعيين، ينبغي للمفاوضات أن تنظر في جميع جوانب حماية العمال المهاجرين. وأكدت أن القضايا التي يجري بحثها في المفاوضات تتصف بأهمية بالغة وينبغي مناقشتها بمشاركة ممثلين عن المجالس التشريعية والشركاء الاجتماعيين.

٢٧- وتحدث نائب الأمين العام للأونكتاد مجيئاً على ما طرح من نقاط، فشدد على أن خطة المساعدة التقنية لما بعد الدوحة قد وزعت في شباط/فبراير ٢٠٠٢ في اللجنة المعنية بالتجارة؛ وبين أن الأمين العام للأونكتاد قد طلب تلقي ردود فعل على الخطة في رسالة وجهها في منتصف شباط/فبراير إلى مانحين محتملين؛ وقد أحيطت الدورة التنفيذية للمجلس علماً بما خلصت إليه اللجنة، وأيدت الخطة؛ وعُقدت في ٢٢ تموز/يوليه جلسة إعلامية لإحاطة وفود جميع الدول الأعضاء علماً بحالة تنفيذ خطة ما بعد الدوحة بالتفصيل؛ وجرت مناقشة إضافية لهذه المسألة في الفرقة العاملة، وقدمت آخر المعلومات بشأن تنفيذ البرنامج. وتعزم الأمانة بحث البرنامج مجدداً في ضوء ما حدث في المفاوضات من تطورات سريعة، وستستشار الدول الأعضاء في هذا الشأن. واختتم بيانه قائلاً إنه لا يمكن توحيد نموذج الأنشطة في برنامج الدبلوماسية التجارية، حيث إن هذه الأنشطة توضع حسب الطلب.

المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

١ - افتتح الدورة التاسعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ السيد نيشن إيرومبا (أوغندا)، رئيس المجلس بالوكالة المنتهية مدة رئاسته.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٢ - انتخب المجلس بالتركية، في جلسته العامة ٩٣٠ (الافتتاحية)، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، السيد ديميتير تزانتشيف (بلغاريا) رئيساً للمجلس لمدة دورته التاسعة والأربعين.

٣ - كما فرغ المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، من انتخاب أعضاء المكتب للعمل في مكتب المجلس طوال دورته التاسعة والأربعين، حيث انتخب ١٠ نواب للرئيس ومقررًا. وبذلك أصبحت عضوية المكتب المنتخب على النحو التالي:

الرئيس:	السيد ديميتير تزانتشيف	(بلغاريا)
نواب الرئيس	السيد يوري أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيد بونيفاس تشيدياوسيكو	(زمبابوي)
	السيد لويس فليبه ده سيشس كُريّا	(البرازيل)
	السيد نيشن إيرومبا	(أوغندا)
	السيد توشيو كي إيودو	(اليابان)
	السيد دوغلاس م. غريفيثس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد فرانسوا ليجه	(فرنسا)
	السيد سامويل ت. راميل	(الفلبين)
	السيد لستر مخيا سوليس	(نيكاراغوا)
	السيد إبرهارد فون شوبرت	(ألمانيا)
المقرر:	السيد مهدي فخري	(جمهورية إيران الإسلامية)

٤ - ووفقاً لما درجت عليه العادة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، وكذلك رئيسا لجنتي الدورة، مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

جيم - إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٥- أقر المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة، الواردة في الوثيقة TD/B/49/1. (للاطلاع على جدول الأعمال بالصيغة التي اعتمد بها، انظر المرفق ... أدناه).

٦- وفي الجلسة ذاتها، ووفقاً لتنظيم عمل الدورة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/49/1، أنشأ المجلس لجنتين للدورة لتوليان النظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم تقارير عنها، وذلك على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة:

البند ٤: التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً: (أ) تنفيذ الأنشطة على نطاق الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً؛ (ب) حالة أقل البلدان نمواً: المنافع الفعالة ومسألة التدرُّج (رفع البلدان تدريجياً من قائمة أقل البلدان نمواً)

اللجنة الثانية للدورة:

البند ٥: إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف الهيكلي وتقليل الفقر في أفريقيا

٧- وانتُخب عضوا المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: السيد س. لاتساروتو (سويسرا)

نائب الرئيس والمقرر: السيدة و. تادس (إثيوبيا)

٨- وانتُخب عضوا المكتب التاليان للعمل في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس: السيد ف. سامب (السنغال)

نائب الرئيس والمقرر: السيد ف. ليجيه (فرنسا)

دال - عضوية الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية

٩- في الجلسة العامة ٩٣٠ للمجلس، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أصبحت تيمور الشرقية عضواً في الأونكتاد، وبذلك أصبح عدد أعضائه ١٩٢ عضواً.

١٠- وفي الجلسة ذاتها، أصبحت موزامبيق عضواً في المجلس وبذلك أصبح عدد أعضائه ١٤٨ عضواً.

- - - - -